أثر نظام منع الإنتشار في بناء الأمن الإقليمي للشرق الأوسط: الخطة الشاملة المشتركة نموذجا.

The impact of the non-proliferation regime on building Middle East regional security: The Joint Comprehensive Plan as a model.

عبد الكريم باسماعيل

جامعة ورقلة، الجزائر، abdelkrim.basmail@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/11 **تاريخ القبول:** 2021/06/25 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص: *منذ وصول حسن روحاني إلى الرئاسة في إيران قرر التخلي عن نهج التهديد واستبدل ذلك بالحوار في تسيير ملف البرنامج النووي الايراني، مستغلا بذلك سياسة اليد الممدودة كآلية حوار أقرتها ادارة الرئيس اوباما. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أسباب وأهداف لجوء مجموعة 5+1 وايران لتوقيع الاتفاق النووي جويلية 2015، حيث جاءت الاشكالية على نحو يبحث في كيفية تأثير الإتفاق النووي الإيراني في ضمان الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. تفترض الدراسة أن ضمان الأمن الإقليمي في الشرق لأوسط يتوقف على مدى قدرة الأطراف في إحترام الإتفاق.. حيث إعتمدت العناصر التالية في تحليل الإشكالية توضيح المفاهيم ذات الصلة، وكذا توضيح بنية البرنامج النووي الإيراني والتحديات الاستراتيجية، اضافة الى دراسة محتوى الاتفاق النووي الايراني مع مجموعة 5+1ودوره في تثبيت الأمن الإقليمي بعد هذا الاتفاق. وتوصل البحث إلى أن إمضاء الإتفاق ليس كافيا للحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة وإنما مدى إلتزام الأطراف به.*

الكلمات المفتاحية: *الإنتشار النووي؛ الأمن الإقليمي؛ إيران؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الحرب.*

Abstract: *Since the arrival Hassan Rouhani to the presidency in Iran, he decided to abandon the threatening approach and replaced that with dialogue in managing the file of the Iranian nuclear program, exploiting the policy of the outstretched hand as a dialogue mechanism approved by the Obama administration. Based on the foregoing, this research paper aims to analyze the reasons and objectives of the 5 + 1 group and Iran, the problem came in a way that examines how the Iranian nuclear agreement affects ensuring regional security in the Middle East. The study assumes that ensuring regional security in the Middle East depends on the extent to which the parties are able to respect the agreement. The research concluded that the signing of the agreement is not sufficient to maintain regional security in the region.*

Keywords: *Nuclear proliferation; Regional security; Iran; United States of America; the war.*

* **المؤلف المرسل: عبد الكريم باسماعيل، abdelkrim.basmail@yahoo.com**

مقدمة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط تعقيدات أمنية وعسكرية فمنذ نهاية الحرب الباردة عرفت المنطقة أكثر من حربين، ومثال العراق واضح في هذا الشأن. كما أدت الثورات العربية إلى زيادة جو عدم الإستقرار مثلما حدث في اليمن وسوريا ومصر. كما عرفت العلاقات الإيرانية-الغربية تحديات وتهديدات متبادلة بضرب ايران من طرف الولايات المتحدة وحلفائها، وهددت إيران في عديد المرات بمحو اسرائيل من الوجود. في هذا الإطار عمدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى البحث في انشاء منظومة أمنية إقليمية تهدف الى تطويق خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بعدما تأكد منذ عام 2002 قيام ايران بتطوير برنامج نووي تعتقد الولايات المتحدة وحلفاؤها أنه لأغراض عسكرية. إذ يمكن اعتبار الآلية القانونية من خلال الاتفاق مع مجموعة 5+1 اطارا قانونيا ومنظومة اقليمية غير عسكرية لحماية منطقة الشرق الاوسط من خطر قيام حرب جديدة. لدراسة الموضوع نطرح **الإشكالية** التالية: كيف أثر الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 في بناء الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؟ أما **الفرضية** فقد تمت صياغتها على النحو التالي : يتوقف نجاح الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على قدرة أطراف الإتفاق النووي على الإلتزام به. بينما يعد **المنهجين** الوصفي والمقارن الأكثر ملائمة لتحليل هذه الدراسة والتي تم تقسيمها إلى العناصر التالية:

- ✓ مقدمة:
- ✓ الإطار المفهومي والنظري للبحث.
- ✓ البرنامج النووي الإيراني.
- ✓ الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 كألية قانونية لبناء الأمن الإقليمي.
- ✓ الخاتمة.

1. الإطار المفهومي والنظري للبحث:

تقتضي الدراسة توضيح مفهوم الأمن الإقليمي، الإنتشار النووي وكذا النظام الدولي لمنع الانتشار كمفاهيم مركزية في هذا البحث:

أ-الأمن الإقليمي:

الأمن يعني "أن تكون سليما من الأذى" **(غريفيش وأوكلاهان 2002 ص. 78)** حيث ينطوي هذا المدلول على الطابع الحسي للأمن، أما قاموس أكسفورد فيعرفه : "هو الحالة التي تشعر من خلالها بالسلامة وعدم الخوف" **(Oxford Word power dictionary P. 641.)**، أما أرنولد وولفرز فيرى أن الأمن: "يقيس غياب التهديدات الى القيم الأساسية المكتسبة، أو بمعنى شخصي غياب الخوف من ان هذه القيم الأساسية يمكن ان تكون موضوعا لهجوم " **(BATTISTILLA 2009, p. 508.)** . و هو نفس التوجه الذي ذهب إليه الاستاذ باري بوزان عندما وصف الامن بأنه : " السعي وراء التحرر من كل تهديد" **(BATTISTILLA 2009, p. 508.)**. يعتقد كين بوث أنه : " لا يمكن تحقيق الأمن المستمر إلا إذا امتنعنا من حرمان الاخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظرنا للأمن بانه عملية تحرر" (الحربي 2008، ص.ص . 9. 30.). هناك عدة مستويات للأمن منها القومي وهو متعلق بأمن الدولة والاقليمي وهو متعلق بأمن مجموعة من الدول المتجاورة.

الأمن الإقليمي فينصرف الى اعادة بناء وتقسيم السبل الواجب اتخاذها لبناء نظام أمن اقليمي على اساس عسكري أو إقتصادي أو قانوني، حيت اعتبر البعض الامن الاقليمي اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين اكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسات دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وهناك من يراه: " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الاقليم لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الاقليم. (الحربي 2008، ص.ص . 9. 30.).

تتحدد خصوصية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بكونها غير مرتبطة فقط بأطراف إقليمية ولكن ترتبط بأطراف جيوإستراتيجية مثل الولايات المتحدة وروسيا، ذلك أن روسيا ترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران خاصة في إطار الدعم السياسي والإستراتيجي في تصدير صفقات الأسلحة. بينما تهتم الولايات المتحدة بدعم حلفائها وشركائها في المنطقة كمجموعة التعاون الخليجي والكيان الصهيوني.

ب-الانتشار النووي:

"فيعني انتقال الأسلحة النووية بين الدول، وتكديسها كتكنولوجيا في الأنظمة العسكرية الحديثة، وينقسم الإنتشار إلى نوعان: عمودي وأفقي."

-الإنتشار الأفقي: هو انتقال الأسلحة والتكنولوجيا النووية بين الدول قبل توقيع معاهدة عدم الإنتشار عام 1968. و هي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا والصين.

-الإنتشار العمودي: نعني به تكديس الأسلحة النووية خارج الدول الممتلكة للأسلحة قبل 1968، و في هذا الاتجاه يؤكد مارتن غريفيش وتري أوكلاهان بأن مفهوم الإنتشار النووي يتوقف عند انتقال الأسلحة النووية من دولة لأخرى لم تكن تملكها قبل عام 1968 **(غريفيش وأوكلاهان، 2002 ص. 86)**، كما يعطي الكسندر أباتوف مفهوما إضافيا للإنتشار العمودي، بحيث يصفه بأنه تكديس الأسلحة بين دولتين من خلال عملية سباق التسلح بينهما**(abatov. http://bit.ly/2L7mYHh)**، كما حدث مع الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، أو كما هو حاصل بين الهند و باكستان منذ عام 1998.

ج-النظام الدولي لمنع الانتشار:

نعني به جملة الإتفاقيات القانونية لمنع تراكم وإنتقال الاسلحة بين دولتين أو مجموعة من الدول أو المنظمات وكذا إنتقال التكنولوجيا العسكرية من دولة لأخرى. يتعلق الانتشار النووي بالأسلحة النووية فقط، بينما نجد أن النظام الدولي لمنع الانتشار يتضمن كذلك الاسلحة البيولوجية والكيميائية. إذن يمكن أن نصنف الإتفاقيات إلى ثلاثة اقسام:

-الاتفاقيات و المعاهدات المتعلقة بالاسلحة البيولوجية **(ابو العينين 2009، ص.ص، 226- 235.)**: هي عديدة نجد منها: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والأسلحة التوكسينية (toxic weapons) وتدمير تلك الأسلحة، هي معاهدة متعددة الأطراف فتح المجال للتوقيع فيها في لندن وموسكو و واشنطن أفريل عام 1972، ودخلت حيز النفاذ في مارس 1975، وتمنع الاتفاقية الاطراف من إستحداث أو إنتاج أو تخزين العوامل الجرثومية أو غيرها من العوامل البيولوجية أو حيازتها بأية طريقة او الاحتفاظ بها، كما تمنع الإتفاقية أيضا نقل الأسلحة أو ايصالها لغرض الاستخدام في الاغراض العدائية في النزاعات المسلحة.

-الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل الكيميائية: كاتفاقية حظر إستحداث وإنتاج وتخزين وإستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة، و هي معاهدة متعددة الأطراف تحظر إستحداث وإنتاج وحيازة وتخزين وإستيفاء و نقل وإستعمال الأسلحة الكيميائية، فتح باب التوقيع فيها في باريس جانفي 1993 ودخلت حيز النفاذ أفريل 1997، حيث تلزم الإتفاقية الأطراف بعدم استحداث او انتاج او تخزين اونقل او استعمال الاسلحة الكيميائية او الإعداد لإستعمالها، كما تطالب الإتفاقية بتدمير كافة الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها.

-الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل النووية: معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية **(أبو العينين 2010، ص.ص، 20- 22.)**: عبارة عن معاهدة متعددة الأطراف فتح باب التوقيع فيها في 1 جويلية 1968 في لندن و موسكو وواشنطن ودخلت حيز النفاذ في 5 مارس 1970 لمدة 25 سنة، وتم تمديدها إلى أجل غير مسمى عام 1995 و تحظى بعضوية عالمية ماعدا (اسرائيل، الهند و باكستان)، حيث تعتبر أهم إتفاقية دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. اضافة لهذه الاتفاقية هناك العديد من الاتفاقيات الإقليمية لمنع إنتشار الأسلحة و التكنولوجيا النووية نذكر منها **(التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2012. ص. 601.)**:

- بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا الاتينية ومنطقة البحر الكريبي (معاهدة تيلاتيلوكو) فبراير 1967.
- معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ (راروتونغا) 1985.
- معاهدة إخلاء منطقة جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية (معاهدة بانكوك) ديسمبر 1995.
- معاهدة إخلاء منطقة افريقيا من الأسلحة النووية (معاهدة بلندبا) افريل 1996.

2.البرنامج النووي الإيراني:

يقدر الساسة في إيران أن إكتساب السلاح النووي يشكل هدفا مصيريا لبقاء إيران وسط التهديدات الإستراتيجية التي تتعرض لها. وهذا ما ترفضه بوضوح القوى الكبرى المعادية خوفا من توظيفها في غير أهدافها الإستراتيجية .في تصريح تليفزيوني لشبكة الأي بي سي (A.B.C) الإخبارية وصف وزير الدفاع الأمريكي ونائب الرئيس الأسبق (ديك تشيني) سياسية الولايات المتحدة تجاه الدول النووية :

" ..... الولايات المتحدة فقط لها حق الاختيار بالوقوف ضد أي دولة تمتلك قدرات نووية أو صواريخ ذاتية الاندفاع مع أسلحة نووية. نحن نريد أن نفعل شيئا تجاه هذه المشكلة كما نريد أن نعمل على عدم تكاثر مصادر الأسلحة النووية، و نعتقد بأننا سندافع عن أنفسنا ضد دول العالم الثالث في طريق زيادة مقدرتنا وقوتنا في العالم الثالث الذي يمكن أن تتطور فيه تلك القدرات، تخطط الولايات المتحدة مع هذا الأساس ونحن نبحث في العالم في مناطق مختلفة حيث تحاول الدول أن تمتلك أسلحة نووية، أو حيث الصراعات المحلية التي يمكن أن تقوم بتوظيف و إستخدام أسلحة نووية ضمن هذه الدول نفسها ....." **(عزيز. 1994. ص.52 .)**، إذ يؤكد هذا التصريح رغبة واشنطن في كبح تطور البرامج النووية في العالم الثالث، خصوصا إذا

كانت هذه البرامج تقوم على أساس عسكري، بل أكثر من ذلك فإن هذه البرامج تعتبر تهديدا مباشرا لها. حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها و حلفائها من هذه المخاطر.

شكل تحدي إيران للضغوط الغربية لوقف برنامج تطور الأسلحة منذ 2002 عاملا مهما لاشتداد الخلاف عام 2007 مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توقيف نشاط تخصيب اليورانيوم **(كايل. 2008. ص.540)**. و من ثم عملت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الإبن على تضخيم التهديد الإيراني ما دفع وزارة الدفاع إلى التصعيد في تعامل مع إيران، و ذلك من خلال تقديم مشروع قانون للكونغرس من أجل استخدام السلاح النووي تجاه دولة غير نووية **(قبيسي. 2008. ص. 139)**، وهو ما تم تفسيره كمقدمة للحرب ضد إيران.

في نهاية عام 2002 برز الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تقضي بأن إيران لم تعلن عن حقيقة نشاطاتها النووية على مدى عقدين. حيث خالفت بذلك اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الذي نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 1968 **(كايل. 2008. ص.540)** إذ يسود القلق من أطراف عديدة كالولايات المتحدة والترويكا الأوروبية أن إيران تخفي وراء البرنامج السلمي برنامجا سريا يسمح بإنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب (HEU) من أجل أسلحة نووية**(كايل. 2008. ص.540)**.

اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنع الإنتشار في الشرق الأوسط للمرة الأولى في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974، حيث أدرجت في جدول أعمالها بندا بعنوان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودور مصر الرائد والمحوري في هذا الصدد **(ابو العينين 2010ص.ص : 20.22.)** وتتمثل الأهداف الرئيسية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تخفيف حدة التوتر و حدة النزاعات الدائرة في المنطقة و إلى نشر الإستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي وتعمل على تسهيل وتشجيع التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية و إستخدامها في المجالات السلمية ويجب أن تلعب الدول النووية دورا محوريا في عمليات مراقبة التطور التكنولوجي النووي **(ابو العينين 2010ص.ص : 20.22.)**

تتطرق زينب عبد العظيم محمد إلى الأسباب التي تدفع إيران للحصول على تكنولوجيا نووية، سواء كانت سلمية أم عسكرية على النحو التالي **(عبد العظيم 2007. ص.150.)**:

- تأكيد الإعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني و عرض مدى التقدم العلمي و التقني الذي وصلت إليه؛
- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل؛
- دعم المكانة الإقليمية والدولية لإيران؛
- كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان ومن الغرب إسرائيل، ومن الشرق الهند وباكستان.؛
- الإستفادة من القيم السياسية والإستراتيجية للأسلحة النووية حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع والتوازن الإستراتيجي النووي؛
- التواجد الأمريكي القوي في العراق من جهة الغرب وأفغانستان من ناحية الشرق يجعل الأمن القومي الإيراني بين طرفي كماشة الأنياب الأمريكية، خاصة بعد إدراجها في إطار محور الشر من طرف إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج والكر بوش؛

مما سبق يتضح أن البرنامج النووي الإيراني أنشأ أساسا للدفاع عن تهديدات إقليمية يمكن أن تشكل خطرا على إيران

يتقن الإيرانيون ما يسمى سياسية الغموض البناء constructive ambiguity الذي يعني إقناع خصوم إيران بقدرتها على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة فور اتخاذ قرار سياسي بذلك و تعتمد هذه القدرة على ثلاثة ركائز **(الزيات.201، ص.ص ، 43. 53.)**:

- حيازة الكم الكافي من اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يوفر القدر المطلوب من اليورانيوم العالي التخصيب لصنع سلاح نووي عند اتخاذ القرار السياسي ذلك وحيث تسير التقارير الإستخباراتية بامتلاك إيران الكمية الكافية.
- امتلاك القدرة التكنولوجية على انتاج أليه التفجير النووي ،و وضعها في الرأس الحربية لصاروخ أو قنبلة محمولة جوا.
- امتلاك وسائل اطلاق هذه الرؤوس الحربية الى أهدفها المحدودة في أراضي الخصوم حيث استطاعت إيران أن تطور في السنوات القليلة الماضية منظومة متنوعة من الصواريخ البالستية، كان آخرها صاروخ (سجيل2) ذا المرحلتين ويعمل بالوقود الصلب، هذا ما دفع الخبراء بالتصريح أن إيران حققت نقلات تكنولوجية مهمة في طريق تحقيق أهدافها النووية.

لقد مر البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل متمايزة، يمكن تصنيفها على النحو التالي **(الخزار وناصر 2006،ص.ص، 199. 223.)**:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة (1958_1978)، حيث ترجع البداية الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) الذي كان اهتمامه بالطاقة النووية جزءا من مهمة تحويل إيران إلى قوة إقليمية حيث أنشأ سنة 1958 مركز للأبحاث النووية في جامعة طهران للقيام بأبحاث الفيزياء النووية ،بعد ذلك وقع مع الولايات المتحدة عام 1967 على اتفاقية حصل بموجبها على مفاعل نووي بمقدار (5) ميغا واط من نوع (Pooltype) تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- المرحلة الثانية: هي مرحلة اللامبالاة بالطاقة النووية (1979_1985)، وذلك بعد قيام الثورة الإيرانية، إذ أصاب البرنامج النووي نوع من الجمود، واتخذ صناع القرار وعلى رأسهم الإمام الخميني موقفا سلبيا من الطاقة النووية، إضافة إلى رفض الدول الغربية مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي لاسيما بعد أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران.

- المرحلة الثالثة: مرحلة الإهتمام الجزئي (1986_1990) حيث بدأ البرنامج النووي يعرف مزيدا من الإهتمام ذلك خاصة غداة الحرب العراقية الإيرانية التي أحدث تحولات مهمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني، حيث اقتنع صناع لقرار الإيرانيون بضرورة إعادة الإهتمام تدريجيا بالبحث في الطاقة النووية.

- المرحلة الرابعة: مرحلة الإهتمام الكثيف بالطاقة النووية (1991_2005) وتميزت هذه المرحلة بنشاط البرنامج النووي حيث أستحوذ على اهتمام الحكومة الإيرانية. و قد اعتمدت إيران في هذه المرحلة على استراتيجية مزدوجة تقوم على المساعدة لإعادة العمل في مفاعلات بوشهر، والحصول على مفاعلات نووية جديدة و استيراد تكنولوجيا نووية من روسيا إضافة إلى الإعتماد على الصين الشعبية.

من الناحية العسكرية يعتبر امتلاك السلاح النووي عاملا مهما في تطوير القدرات التقليدية التي تمتلكها إيران، ومن تم اكتساب ما يسمي بقدرة الردع النووي ضد كل من يهدف إلى مهاجمة إيران خصوصا في ظل انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج و في بعض دول أسيا الوسطى وأفغانستان، إضافة إلى تموقع الأسطول الخامس الأمريكي في بحر العرب والمحيط الهندي. على الحدود الجنوبية لإيران أضف إلى ذلك كله تواجد إيران في محيط تمتلك معظم دوله السلاح النووي وقد تؤدي التغيرات الإستراتيجية أو تبادل المواقع والأدوار إلى خسارة إيران لمصالحها الإستراتيجية، مثل التنافس الإيراني الروسي في بحر قزوين على النفط أو أن يذهب التقارب الهندي الإيراني باستقرار العلاقات الإيرانية الباكستانية **(الكواز 2012، ص.ص، 229، 270)**.

تنتشر البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني في عديد المدن الإيرانية و هي مفاعل بوشهر **(الدليمي .2005، ص.ص، 127، 150)**. تأخذ هذه المحطة النووية أهميتها إنطاقا من الموقع الذي يشكل خطرا على منطقة الخليج، حيث يوجد موقعه فوق أكثر مناطق العالم من حيث النشاط الزلزالي وفي نقطة تلاقي ثلاثة طبقات أرضية **(العجمي، https://bit.ly/3nCxjbr)**. مفاعل دارخومتين، مفاعل فورغان، مفاعل أصفهان، مركز أبحاث خرج. موقع أبحاث معلم جالية، موقع مناجم سافهند، مركز أبحاث طهران، مختبر أمير أباد، موقع ناتانز، موقع أراك، مفاعل في مدينة بارجين **(جلود2011، ص.ص، 209، 253)**.

تشير التقارير إلى أن الآجال الزمنية لإنتاج إيران سلاح نووي تتراوح بين السنة والثلاثة سنوات. فالمعلوم حول السلاح النووي وعملية التخصيب أنه في العموم يمكن الوصول إلى تصنيع قنبلة نووية في أقصر الآجال لكن السؤال المطروح هو كم عدد القنابل الممكن لإيران اكتسابها حتي تصبح دولة نووية فعلا، يعتقد أنتوني كوردسمان أن إيران تلزمها ثلاثة قنابل لتصبح دولة نووية الأولى تكون لأغراض تجريبية والثانية تكون من أجل التأكد والثالثة لإكتساب الردع **(Toukan and Cordesman 2010, p.51)** تشير التقديرات أن إيران بإمكانها الوصول إلى درجة 3.5 من اليورانيوم 235 أو حتى 20% من خلال ربح الوقت أثناء عملية المفاوضات مع مجموعة 5 +1. و في هذا الصدد يمكن لإيران أن تصل لإنتاج قنبلة نووية ذات وزن 20 كلغ في فترة سنة واحدة أو ثلاثة سنوات.

في الحقيقة تعتبر مسألة فرض مزيد من العقوبات تجاه إيران من طرف إدارة الرئيس أوباما موضوعا يستحق النقاش و ذلك للسؤال الذي يطرح هو ما الجدوى من فرض العقوبات على إيران؟ بمعني أن الإدارة الأمريكية ومن ورائها المجتمع الدولي لم يتمكنوا بعد صياغة الحزم المتوالية من العقوبات من إسقاط النظام الإيراني، و لا إجبارها التخلي عن البرنامج النووي و منه تخليه عن تحدي المجموعة الدولية.

في ظل عدم جدوى العقوبات الأمريكية والدولية ضد النظام القائم في طهران، ارتفعت الأصوات داخل إدارة أوباما من أجل التحول عن نهج التصعيد والتهديد بتطبيق الخيار العسكري، إلى انتهاج سياسة الحوار والمفاوضات مع النظام الإيراني إذ صرح جون كيري كاتب الدولة للخارجية الأمريكية في عهد أوباما:

"..... نحن نختلف عن الإدارة السابقة، و هدفنا ليس تغيير النظام في طهران ..... نحن نتحدث عن نظام أمني جديد أو ترتيبات أمنية جديدة تلعب إيران دورا فيها ..... إنه ببساطة اعتراف بالواقع....." **(عتريسي 2010. ص.ص، 87. 94.)**

في 24 نوفمبر 2013، استطاعت إيران التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي مع مجموعة (5+1)، والذي يقضي بأن تلتزم إيران خلال ستة أشهر بوقف تخصيب اليورانيوم في حد أقل من 20% وتقليل مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب وتحويله إلى الأكسيد الأقل خطرا، كما يجب على إيران التعهد بالسماح للمفتشين الدوليين بدخول منشآتها النووية يوميا، وعدم تركيب مزيد من أجهزة الطرد المركزي أو تشغيلها. كما ستوقف إيران المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل في منطقة "آراك" **(عتريسي 2010. ص.ص، 87. 94.)** المزود بمنشأة لمعالجة البلوتونيوم على المدى الطويل أي تصنيع أسلحة نووية، وبمقتضي الإتفاق يسمح لإيران إنتاج قضبان الوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر كما يمكن لها أن تحتفظ بمنشآت التخصيب في (ناتانز).

3.الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 كألية قانونية لبناء الأمن الإقليمي:

يعتبر فشل نظام العقوبات المتتالية والحصار الاقتصادي ضد إيران في كبح تطور البرنامج النووي الذي وصل الى مستويات مرتفعة أهم عامل في تحول المجموعة الدولية إلى بناء حوار فعال من أجل وقف تطور البرنامج النووي لإيران، فكان الاتفاق المرحلي في نهاية عام 2013. ثم جاء الاتفاق النهائي في جويلية 2015 كوثيقة قانونية تشكل نهاية لأزمة الاسلحة النووية في الشرق الأوسط، هذا ما يوضح أن سياسة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة ليست على خط واحد تجاه القوى النووية الصاعدة خاصة تجاه ايران .

بعد مفاوضات عسيرة توصلت الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا و الصين + ألمانيا من جهة وإيران من جهة اخرى الى ما يسمى ب" خطة العمل الشاملة المشتركة" وهي الاتفاق النووي الايراني مع مجموعة 5+1. يتكون هذا الاتفاق من تمهيد الذي حدد أطراف الاتفاق و دور كل واحد منهم، وديباجة تتكون من 16 بندا، حيث تشير هذه البنود في مجموعها إلى ضرورة احترام سلمية البرنامج النووي الإيراني الذي يجب ان يكون في اطار مبادئ الأمم المتحدة ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية. **(خطة العمل الشاملة المشتركة، https://bit.ly/39f1ccC)**

كما يتكون نص الإنفاق من عدة أقسام هي:

أ/ المجال النووي:

حيث يتطرق هذا القسم الى كيفية القيام بأبحاث التطوير والتخصيب والآجال الزمنية لذلك كما يهتم بدور و كيفية عمل كل مفاعل نووي، كما يتطرق الى إجراءات الشفافية وبناء الثقة. حيث جاء هذا كله في 17 نقطة. من 1 الى 17.

ب/ العقوبات:

حيث جاءت من المادة 18 الى المادة 33 وتشرح كيفيات رفع العقوبات الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن وكذا عقوبات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه إيران.

ج/ خطة التنفيذ:

جاء في مادتين 34 و 35 ويتحدث عن كيفيات تنفيذ الاتفاق.

د/آلية فض النزاعات:

جاء في مادتين 36 و 37. و تتطرق الى كيفيات فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بمناسبة تنفيذ الإتفاق.

ويتبع هذا الاتفاق 5 ملاحق تهتم بتفصيل أقسام الإتفاق.

شكل الإتفاق حول برنامج إيران النووي درسا في فن الوصول إلى تسويات معقولة تحقق جزءًا من مطالب أطراف الصراع ومصالحهم، لكنه يمثل من جهة أخرى إقرار متبادلًا بين إيران والولايات المتحدة بالفشل حول الأسلوب والنهج الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية.

فإيران تقر بقبولها بالشروط القاسية التي نص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الاستمرار في تحمّل التكاليف المترتبة على العقوبات الاقتصادية والمصرفية غير المسبوقة التي فرضتها عليها إدارة أوباما والاتحاد الأوروبي منذ عام 2002 **(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، https://bit.ly/3i5oaHa)**

أما أميركا، فالاتفاق يمثل إقرار بأنّ سياستها لإحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وبخاصة في ضوء الأخطاء الأميركية الكارثية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا إحتلالها للعراق عام 2003 ودفعه إلى الفلك الإيراني، وتباطئها في حل الأزمة في سورية واليمن ما سمح لإيران بمدّ نفوذها في هذين البلدين.

تتجه منطقة الخليج إلى أن تكون مركز فوضى إقليمية من خلال النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة حيث ومنذ سقوط النظام العراقي السابق عام 2003 يلاحظ تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال التواجد القوي في العاصمة اللبنانية بيروت، وكذا العاصمة العراقية بغداد وكذا العاصمة السورية دمشق، وأخيرا سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء بدعم إيراني، وكذا عملية التنافس المستمر بين طهران والرياض ككل في المنطقة **(ال رشيد 2012. ص.ص، 129. 142.)**

جاءت مفاوضات مجموعة (5+1) وإيران في إطار عاملين مهمين بالنسبة للعلاقات التركية الإيرانية أما العامل الأول فهو تقريب الرؤى و إدراك النخب الحاكمة في طهران وأنقرة على ضرورة بناء علاقات مستقرة بين أقوى دولتين متجاورتين في المنطقة وجاء ذلك من خلال عمليات تبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية أو زيارة الرئيس روحاني لأنقرة في إشارة لرغبة البلدين لإعادة أجواء التعاون المشترك التي كانت تربط البلدين قبل اشتعال الثورة السورية **(ثلجي، https://bit.ly/35rGuoN)**، وطبعا جاء هذا الإتجاه الجديد كنتيجة للتقارب الإيراني الأمريكي بعد إمضاء الاتفاق المرحلي نهاية عام 2013، مع عدم إغفال رغبة تركيا وإيران في حل المشكلة المشتركة بينهما وهي الأكراد. هناك مستوى آخر من العلاقات التي فرضته الظروف الأمنية في المنطقة وهي عاصفة الحزم، حيث أعلنت تركيا مساندتها لعاصفة الحزم وذلك وفق الموقف التركي الذي يرجع

أساسا لرفض الحوثيين للشرعية وكذا رغبة أنقرة في بعث علاقات مميزة مع الرياض، بل وأكثر من ذلك زار رجب طيب أردوغان طهران عقب انطلاق عاصفة الحرم و حذرها من مغبة القيام بعمل عسكري مباشر ضد أراضي السعودية لأن ذلك سيكون له إنعكاسات وخيمة مع مصالح إيران الإقليمية **(الرنتيسي**، https://bit.ly/3sbTIiW).

يعتقد القادة الإيرانيون أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يشكل تفوقا استراتيجيا، ويجعلها في موقع القوة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، من وجهة النظر الإستراتيجية يعتبر سببا معقولا لتعديل ميزان القوى بمحاولة اكتساب السلاح النووي **(فرحان 2009. ص.ص، 43. 70)**، ولو بالتعاون مع روسيا التي تبحث عن إعادة دورها الإستراتيجي الذي فقدته منذ إعلان غورباتشوف سياسة البروسترايكا والقلاسنوست (**Avioutskii 2006. p.213.**). اما من وجهة نظر اسرائيل فإن امتلاك ايران لتكنولوجيا نووية حتى لو كانت سلمية يهدد أمنها القومي وسيسمح لها بالتخلص من نظام العقوبات الدولية و استرجاع مجموعة من العائدات المالية النفطية المحجوز عليها في البنوك الأجنبية. اضف الى ذلك ان اسرائيل لا تعتقد ان ايران بعيدة اصلا عن امتلاك القنبلة النووية و هذا هو جوهر خلافها مع واشنطن **(ناجي2012. ص.ص، 83. 84.) هذا من جهة، ومن جهة أخرى** ترى إيران أنه من حقها امتلاك برنامج نووي سلمي ما يسهم في زيادة الإستخدامات الطاقوية وكذا استغلاله في برامج العلاج، لكن إذا إزدادت العقوبات المسلطة على إيران، فسوف يتم تطويره حتما إلى برنامج ذي طابع عسكري. وهذا ما يدفع إلى دومينو نووي في الشرق الاوسط قاطبة. **(هامل**، https://bit.ly/2LEpl3S).

منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من جانفي 2017 أعلن عدة مرات أن "خطة العمل الشاملة المشتركة" ما يعرف ب (الإتفاق النووي الإيراني يعتبر خطأ، فعلى الإيرانيين الموافقة على تعديله وإدخال برنامج الصواريخ الباليستية أو أنهم سيتعرضون للعقوبات الأمريكية وستخرج الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق. حدث ذلك رسميا في 8 ماي 2018 . مع ذلك لم تؤيد كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا هذا السلوك الأمريكية حيث تعتقد ان هذا سيقوض من إلتزامات إيران النووية كما يمكن أن تؤدي العقوبات الأمريكية إلى إنهاء المشاريع الأوروبية المتفق عليها مع إيران. أما روسيا والصين فقد أقرتا بخطورة ما سيحدث بعد الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق **(المهداوي**:https://bit.ly/2LH6buf).

باستثناء (إسرائيل والسعودية) اللتان دعمتا صراحة خروج الولايات المتحدة من الإتفاق فإن غالبية الدول الإقليمية لم تؤيد العقوبات الأمريكية على طهران. ولم يتم التفاعل مع العقوبات التي أقرتها الإدارة الأمريكية الجمهورية للرئيس ترامب التي أعطت انطباع عن عدم جدية المفاوض الأمريكي في الوفاء بإلتزاماته، وفضلا عن العقوبات الإقتصادية وضعت الإدارة الجمهورية فيلق القدس و الحرس الثوري الإيراني ضمن التنظيمات الإرهابية، **(الحفيان**، https://bit.ly/35sqlzv). وأدخلت مجموعة من الشخصيات الإيرانية النافذة في نظام العقوبات منهم المرشد الأعلى و وزير الخارجية وقائد فيلق القدس السابق الجنرال قاسم سليماني و بعض العلماء النوويين من بينهم فخري زاده. وقد شهد عام 2020 إغتيال الجنرال سليماني في بداية العام وإغتيال فخري زاده في نهاية العام بطريقة دراماتيكية شكلت فشلا ذريعا لسلاح الأمن الإيراني داخليا وخارجيا.

4. الخاتمة:

فعلا يمكن اعتبار الاتفاق النووي الايراني كآلية قانونية لبناء الأمن في الشرق الوسط، بعد الحربين التي خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق منذ نهاية الحرب الباردة. وذلك بعد أن إلتزمت به كل الأطراف في البداية.

بيد أن الخيارات الأمريكية هي محل تحول بالتغير الحاصل في الإدارات المتعاقبة وذلك بفعل تغير الإدراك الإستراتيجي لأدوار الدول في هذه المنطقة وما يجب على كل دولة أن تلعبه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة. و هذا من خلال إعادة بناء منظومة الأمن مع الفواعل الخليجية.

عمل الاتفاق النووي الايراني مع مجموعة 5+1 على كبح التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وكذا الخوف المتنامي بين إيران ومجلس التعاون الخليجي، فقد اعلن جواد ظريف وزير خارجية إيران وجون كيري وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة أن الاتفاق ليس ممتاز ولكنه افضل ما يمكن الوصول اليه، وسيبعد شبح الحرب عن ايران وتداعياتها عن المنطقة. و هنا نجد أن اتفاق الخطة الشاملة المشتركة أسهم في بناء الأمن الإقليمي وقلص بشكل واضح التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل.

شكل إنسحاب الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب من الإتفاق النووي الإيراني إنتكاسة لجهود الحفاظ الأمن الإقليمي وإزدياد أسباب الصراع في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إعلان إعادة العقوبات الأمريكية ضد طهران. حيث عاد التوتر بدعم من إسرائيل التي إستفادت كثيرا من إغتيال الجنرال سليماني والعالم النووي فخري زاده عام 2020، أي عودة سياسة العقوبات والتهديدات المتبادلة وإنتاكسة لفرضية تثبيت الأمن .

أبدى جو بايدن مرونة بخصوص العودة للإتفاق النووي الإيراني، حيث أعلن أن التفاوض هذه المرة سيكون حول البرنامج البالستي للأسلحة اضافة الى مستوى تخصيب اليورايوم. وهو ما ترفضه إيران تماما وتهدد بعدم الإيفاء بإلتزاماتها في نسبة التخصيب ورفعها إلى أكثر من 20% . يبدو أن التعامل مع الملف سيكون أكثر جدية إما بعودة واشنطن الى الاتفاق والإلتزام بتنفيذه وإلغاء العقوبات. وإما تقديم ضمانات أمنية دولية وإقليمية لأمن إيران وإقناعها بإدخال البرنامج البالستي في صلب المفاوضات. غير ذلك لن يتم الحفاظ على الإستقرار والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

أ-الكتب:

1- عبد العظيم زينب، (2007). الموقف النووي في الشرق الأوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،

2- عزيز فريدا. (1994). النظام الدولي الجديد والقرن الواحد و العشرين. بيروت: دار الرشيد.

3- قبيسي هادي. (2008) السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

4- كايل شانون. ن . (2008). "الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها" في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5-غريفيش مارتين و اوكلاهان تيري. (2002). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

ب-المجلات:

1-ابو العينين سامح (2009). " انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل و الاتفاقيات ذات الصلة ،" السياسة الدولية (177). 226. 235.

2-أبو العينين سامح (2010) " جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، " السياسة الدولية،(180) . 20. 22.

3-آل رشيد حمد بن محمد (2012). "أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة،" دراسات استراتيجية. الجزائر العاصمة مركز البصيرة للدراسات.(17) . 129. 142.

4-الحربي سليمان عبد الله(2008). " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية(19). 9. 30.

5-الخزار فهد مزبان و ناصر حيدر عبد الواحد (2006). "الأزمة النووية الإيرانية التطورات والدلالات الإستراتيجية،" مجلة دراسات ايرانية. البصرة، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية.(3-5). 199. 223.

6-الدليمي ستار (2005)، "البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الوايات المتحدة الأمريكية،" مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. (30). 127. 150.

7-الزيات صفوت (2010). " احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط 2007- 2010" مجلة دراسات شرق اوسطية. الأردن عمان، مركز دراسات الشرق الوسط. (52) 43. 53.

8-الكواز محمد سالم احمد (2012). "البرنامج النووي الإيراني النشأة-التطور-الدوافع،" دراسات اقليمية. جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.(25). 229. 270.

9-جلود ميثاق خير الله(2011). "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010"، دراسات اقليمية. الموصل، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية (24) . 209، 253.

10-عتريسي طلال(2010). "ايران والولايات المتحدة احتمالات الصدام المسلح،" مجلة دراسات شرق اوسطية. الأردن عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط (51) . 87. 94.

11-فرحان شيماء معروف (2009). مستقبل اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بين الإنفراد الأمريكي والإحتكار الإسرائيلي،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. بغداد جامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. (26). 43. 70.

12-ناجي محمد عباس(2012) "اسرائيل و الملف النووي الإيراني: ضغوط متواصلة و مكاسب متعددة،" ملف الأهرام الإستراتيجي. القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية. 211. 83. 84.

ج-مواقع الإنترنت:

1-الحفيان نورة، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني. المعهد المصري للدراسات. يمكن الإطلاع عليه في الموقع التالي: (https://bit.ly/35sqlzv).

2-الرنتيسي محمد سمير . "عاصفة الحزم حدود التنافس التركي الإيراني،" (مركز الجزيرة للدراسات،) متاح على الانترنت في الموقع التالي: (https://bit.ly/3s3SJS9).

3-العجمي اسماء محسن. "تقرير عن الملف النووي الإيراني، مفاعل بوشهر." الكويت منشورات مجلس الأمة الكويتي. متوفر على الموقع التالي: (https://bit.ly/3nCxjbr)

4-المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. "قراءة في الإتفاق النووي الإيراني،" متاح على الموقع الإلكتروني التالي: (https://bit.ly/3nwwCQJ)

5-المهداوي مثنى علي. العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد الإتفاق النووي. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. يمكن الإطلاع عليه في الموقع التالي:(https://bit.ly/2LH6buf).

6-توفيق هامل. "التبعات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني،" مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الإنترنت على الرابط التالي: (https://bit.ly/2LEpl3S).

7-ثلجي محمد جابر . "التقارب الإيراني الأمريكي و العلاقات التركية الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة،" مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الإنترنت في الموقع التالي: (https://bit.ly/39cgQ8u).

8-خطة العمل الشاملة المشتركة الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1. يمكن الإطلاع عليه في الموقع التالي: (https://bit.ly/39f1ccC)

المراجع بالأجنبية:

Dictionary

1-Oxford Word power dictionary.

Books :

1- Avioutskii Viatcheslav (2006). Géopolitiques continentales: Le monde au XXIe siècle. Paris: Armand Colin.

2-BATTISTILLA, Dario. (2009). théories des relations international. paris : presse des sciences po.

3-Toukan Abdullah and Cordesman Anthony H (2010). option dealing with Iran's nuclear program. Washington DC :center for strategic and international studies.

Internet site :

1-Alexei. ABATOV, « horizontal proliferation : new challenges, » (http://bit.ly/2L7mYHh)